مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 279-294

التنافس الأجنبي على النفط القطري 1933 – 1976

م. د. عبدالله صالح عبدالله
جامعة تكريت/ كلية الآداب

مستخلص البحث :
حظيت الموارد النفطية في قطر باهتمام عدد من الشركات الأجنبية وتنافسها عليه، لاسيما الشركات البريطانية والأمريكية، إذ تمكنت شركة النفط الإنكلو – إيرانية من السيطرة عليه في المراحل الأولى من الكشف عنه وإنتاجه وتصديره، ثم ما لبثت الشركات الأمريكية بالسعي لمشاركتها في الحصول على امتيازات نفطية في النفط القطري، إلا أن اتفاقية (الخط الأحمر) حالت دون ذلك عام 1928، لكن الشركات الأمريكية ظلت تحاول التغلغل في قطر والتنافس من أجل الحصول على موطيء قدم حتى تمكنت من ذلك. لم يقتصر التنافس الأجنبي على الشركات البريطانية والأمريكية فقط، بل دخلت في المراحل اللاحقة الشركات اليابانية أيضاً، حتى تمكنت الحكومة القطرية عام 1976 من تملك حصص جميع الشركات الأجنبية في نفط بلادها. يهدف هذا البحث الى تتبع التنافس الأجنبي على النفط القطري خلال مرحلة مهمة من تاريخ منطقة الخليج العربي الحديث والمعاصر.

الكلمات المفتاحية : النفط القطري، شركات النفط، الامتيازات الأجنبية.

المقدمة :

تمتعت منطقة الخليج العربي بأهمية اقتصادية وجيواستراتيجية وعسكرية بسبب موقعها الجغرافي، وازدادت هذه الأهمية بعد اكتشاف النفط في تاريخها الحديث والمعاصر، وكان ذلك سبباً في اندفاع القوى الكبرى للسيطرة عليها، وإخضاعها لهيمنتها السياسية، وكان التنافس بين هذه القوى أمراً طبيعياً للاستحواذ على هذه المادة التي تحظى بالأهمية في ظروف السلم والحرب معاً.

كانت بريطانيا من أوائل الدول الكبرى التي هيمنت على منطقة الخليج العربي، وأخضعتها لسيطرتها عبر توقيعها سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات التي ربطت شيوخ الخليج بها، وأحكمت سيطرتها على سياستهم الخارجية، ومنعت تعاملهم من أي قوة أجنبية أخرى أو منحهم امتيازات نفطية لهم في أماراتهم ومشايخهم المختلفة. وعلى الرغم من ذلك دخلت بريطانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في صراع ونزاع ومواجهات مع الدول الكبرى التي حاولت التغلغل في منطقة الخليج العربي، لاسيما مع الشركات النفطية الأمريكية التي سعت لإيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة خلال مرحلة ما بين الحربين كونها الدولة الوحيدة التي خرجت من الحرب العالمية الأولى وهي أقل ضرراً وانهاكاً، فضلاً عن مكانتها الدولية، وإمكاناتها المادية الكبيرة. دخلت المؤسسات وشركات النفط الأمريكية الى منطقة الخليج العربي، وأوجدت لها أساساً صلداً للتغلغل الأمريكي الاقتصادي في اقتصاديات الأمارات الخليجية رغم المعارضة البريطانية القوية لهذه الشركات النفطية المنافسة لشركاتها، فادت المكاسب الكبيرة التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى الى حدوث تغيير كبير في تناسب القوى على المسرح العالمي، وفي نظر الاحتكارات الأمريكية أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد منافذ جديدة لهذا الرأسمال الهائل المتراكم في شكل نقد سائل أو سلع مصنعة، فكانت السوق الخليجية النفطية أفضل مجال للاستثمار الأمريكي رغم وجود ممانعة بريطانية للدخول الأمريكي الى هذه المنطقة الحيوية من العالم. اتخذ التغلغل الأمريكي في منطقة الخليج العربي في البداية شكل المصالح التبشيرية والتجارية والزيارات حتى دخول عنصر حاسم تمثل بالنفط مما دفع بالحكومة الأمريكية للدخول في نزاع دبلوماسي شديد، فحصلت المصالح النفطية الأمريكية المتمثلة بشركة إنماء الشرق الأدنى (Near East Development Corporation) على (23,75%) من أسهم شركة نفط العراق البريطانية عام 1929، وكان ذلك مقدمة لحصول الشركات النفطية الأمريكية على امتيازات

مماثلة لها في الخليج العربي عبر الدعم الكامل الذي حظيت به الشركات النفطية الأمريكية من وزارة الخارجية الأمريكية في مواجهة بريطانيا.
وانما كان للشركات النفطية والشركات اليابانية دوور في المشاركة والتنافس على النفط القطري، فأخذ هذا التنافس ابعاداً دولية لم يقتصر على دولة معينة ،وانما امتد ليشمل شركات نفطية لدول متعددة.

مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول طبيعة التنافس الاجنبي على النفط القطري، فقد اثبتت ظروف مابين الحربين أهمية النفط للمصالح البريطانية والامريكية ، مما أدى الى تهافتهما من أجل الظفر بالامتيازات النفطية في هذه الامارة التي عقدت معها بريطانيا معاهدة 1916 التي تضمنت ضرورة الحصول على موافقتها لمنح أي امتياز نفطي لاي دولة غرها. وتبر مجموعة من الاسئلة لغرض تفسير أفضل لمشكلة البحث هي:

1. كيف هيمنت الشركات النفطية البريطانية على النفط القطري؟.
2. ما اساليب الشركات النفطية الامريكية في تنافسها للحصول على النفط في قطر؟.
3. ماهي ردود فعل الشركات النفطية البريطانية تجاه دخول الشركات النفطية الامريكية الى الساحة النفطية القطرية؟.
4. ما موقف شيخ قطر من التنافس الاجنبي على نفط بلاده؟
5. هل اقتصر التنافس الاجنبي على النفط القطري على الشركات النفطية البريطانية والامريكية أم دخلت على خط المنافسة شركات أخرى.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في محاولته تبيان طبيعة تنافس الشركات النفطية الاجنبية واساليبها المتعددة في الهيمنة على نفط الخليج العربي عموماً ، والنفط القطري خصوصاً خلال مرحلة لم تكن فيها قطر حاصلة على استقلالها السياسي ، وكانت تخضع للسيطرة البريطانية التي وقعت معها معاهدة منعتها من منح أي امتياز لاي شركة نفطية اجنبية غير شركاتها النفطية، ومحاولة الشركات الامريكية المدعومة من وزارة خارجية بلادها في الدخول الى ميدان المنافسة مع الشركات البريطانية حتى تحقق لها ذلك بفعل عوامل عديدة ، فضلاً عن دخول منافسين نفطيين آخرين من قبيل الشركات الفرنسية واليابانية التي وجدت لها المجال للاستئثار بالنفط القطري، وما ادى اليه هذا التنافس من تضارب المصالح الاجنبية فيما بينها على مدى عقود من الزمن.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تتبع تنافس شركات النفط الاجنبية الاحتكارية حول النفط القطري للمدة من 1933-1980 ، وما شهدته قطر من محاولات شركات النفط البريطانية الهيمنة على نفطها ومنع الشركات النفطية الامريكية وغيرها من الشركات الاخرى من الحصول على امتياز اكتشافه وتصديره والهيمنة عن طريق تقديم عروض أفضل من الشركات البريطانية ،ورضوخ هذه الشركات البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية للتطورات التي شهدتها ما بعد الحرب لصالح الشركات الامريكية وغيرها من الشركات الاجنبية فاخذ هذا التنافس ابعاد دولية في التنافس على النفط القطري.

المنهج المستخدم

اتبع البحث المنهج العلمي التاريخي الوصفي في عرض المعلومات عن التنافس الأجنبي لشركات النفط البريطانية الامريكية وغيرها على النفط القطري خلال مرحلة مهمة من تاريخ قطر السياسي، كما حاول الاستفادة في بعض الاحيان من المنهج العلمي التحليلي في تتبع الاساليب التي اتبعتها الشركات النفطية الاجنبية للتأثير على شيوخ قطر لاستثمار نفط بلادهم.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 279-294

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث : ركز الاول على بداية التنافس الاجنبي على النفط القطري حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، في حين تطرق المبحث الثاني الى تطور تنافس الشركات النفطية الاجنبية على النفط القطري حتى عام 1976، وأما المبحث الثالث فبيّن دخول الشركات اليابانية والفرنسية في التنافس على النفط القطري.

المبحث الأول

التنافس الأجنبي على النفط القطري 1933 - 1945

كانت قطر من أوائل الإمارات الخليجية التي خضعت للسيطرة البريطانية نتيجة لأهميتها الاستراتيجية، وعقدت بريطانيا معها معاهدة في الثالث من تشرين الثاني عام 1916 تضمنت تعهد شيخ قطر عبد الله بن جاسم[1] (1913 – 1949) بعدم إعطاء أي امتيازات أو احتكارات نفطية في بلاده الى أي دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية، وعد ذلك أول خطوة للمصالح البريطانية في قطر[2].لم تظهر خلافات أو مشكلات سياسية حول امتيازات النفط في قطر لأن سيطرة بريطانيا عليها كانت محكمة، ولم يكن لحكام هذه الإمارات اتصالات دولية أو لهم الحق في اتباع سياسة خارجية خاصة بهم[3]، وعندما استطاع الجنرال (فرانك هولمز) [4] (F. Holmes) أحد المغامرين أن يزور قطر وأن يحظى بمقابلة شيخها عام 1922 لغرض الحصول على امتياز نفطي منه للشركة الشرقية العامة المعروفة باسم ((السنديكيت))[5] الأمريكية (Eastern and General Syndicate) لم يحظ بمقابلة الشيخ القطري، لأنه كان ملتزماً بعدم إعطاء أي امتياز بدون موافقة بريطانيا[6].كانت محاولة فرانك هولمز زيارة قطر والالتقاء بشيخها عبد الله بن جاسم محاولة لجس النبض ومعرفة رد فعل المقيم البريطاني الذي كان مقره في البحرين من حصول الشركات الأمريكية على امتيازات نفطية في قطر، وعلى الرغم من أن قطر لم يكن قد اكتشفت فيها حقول نفطية، ولم تكن هناك مسوح أولية لمعرفة امتلاكها مخزوناً نفطياً فيها، إلا أن ما قام به هولمز كان عملاً استباقياً لمحاولة حصول الشركات الأمريكية على امتيازات نفطية في قطر، فعاود الكرة ثانية في عام 1923، إلا أنه لقي رداً سلبياً المقيم السياسي البريطاني الذي منعه من مقابلة شيخ قطر لأنه أدرك أن هدفه من الزيارة هو مدخل وبوابة يريد من خلالها الدخول الى الإمارة القطرية، لذلك كان رد فعل المقيم السياسي البريطاني رافضاً، ومنعه من تحقيق مبتغاة[7]، وكانت تلك المحاولات الأولى للتغلغل الأمريكي في قطر لكن بريطانيا لم تفسح المجال لها في الحصول على امتيازات نفطية داخل هذه الإمارة. ظلت الأوضاع على ما هي عليه، حتى سنحت الفرصة للشركات النفطية الأمريكية بأن تحظى بامتياز نفطي في قطر عبر ما يسمى باتفاقية (الخط الأحمر) [8] التي وقعت في الحادي والثلاثين من تموز 1928 التي سمحت للشركات الأمريكية بالدخول الى الساحة النفطية الخليجية، مما دفع الشركات النفطية البريطانية للإسراع في عقد اتفاق نفطي مع شيخ قطر عبد الله بن جاسم، إذ تمكنت شركة النفط الأنكلو – فارسية (Anglo – Persia 50%) من الحصول على امتياز نفطي في آب 1932 تضمن أن تكن مدة الامتياز سنتين وأن تقوم الشركة البريطانية بدفع (1500) روبية خلال هذه المدة لشيخ قطر، وجاء حصول الشركة الأنكلو – فارسية على الامتياز بعد أن وجدت بريطانيا اندفاع الشركات النفطية الأمريكية نحو النفط القطري وتعرض وزارة الخارجية البريطانية لانتقادات حادة بسبب عدم تحركها لمواجهة الاندفاع الخطير الذي تقوم به الشركات النفطية الأمريكية، فعلى سبيل المثال أكدت ((اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط)) في مذكرة وجهتها للخارجية البريطانية ((أن عدم اهتمام وزارة الخارجية بما يسعى إليه الأمريكان بقطر وساحل عمان سيؤدي أن عاجلاً أم آجلاً الى خسارة هاتين المنطقتين لصالح النفوذ الأمريكي)) [9].أدى حصول شركة النفط الأنكلو – فارسية على امتياز نفطي في قطر الى رغبة الشركات الأمريكية للحصول على امتياز مماثل له،

واعتقد الأمريكان أن الفرصة أصبحت سانحة لشركاتها في هذا المسعى، لكنهم كانوا يدركون حجم الصعوبات التي تواجههم من قبل بريطانيا التي بحصولها على هذا الامتياز النفطي أغلقوا الباب أمام الشركات النفطية الأمريكية، وأن عليهم الضغط على شيخ قطر للحصول منه على امتياز نفطي في بلاده عن طريق الأغراء وتقديم شروط أفضل من شروط شركة النفط البريطانية[10].

وعندما لم تنجح مساعي الشركات النفطية الأمريكية في التأثير على شيخ قطر بسبب قيام المقيم السياسي البريطاني (فاول) (Fowle) بأرسال ما يذكر شيخ قطر بالتعهدات التي أعطاها للحكومة البريطانية، وإذا ما فكر في منح امتياز نفط بلاده لشركة نفط كاليفورنيا الأمريكية فإن ذلك يتعارض مع هذه التعهدات، لذلك كان على الأمريكان البحث عن وسيط يمكنه أن يؤثر على شيخ قطر ويقنعه بقطع مفاوضاته مع شركة النفط الأنكلو – فارسية ويتجه نحو منح امتياز نفط بلاده لشركة أمريكية بدلاً منها فوجد الأمريكان ضالتهم المنشودة في الشيخ عبد العزيز آل سعود الذي بإمكانه فرض هيمنته على الشيخ القطري[11].تحرك الشيخ عبد العزيز آل سعود بعد تكليفه من الشركات النفطية الأمريكية للتأثير على الشيخ القطري، وطلب منه أن يقطع مفاوضاته مع شركة النفط الأنكلو – فارسية بعد أن سبق له أن فعلها بنفسه، وتحول نحو شركة كاليفورنيا وضغط على الشيخ عبد الله بن جاسم لكي يحذو حذوه في هذا المجال[12].وضمن هذا التوجه جاء الحاح آل سعود على شيخ قطر لزيارة الرياض للتباحث حول القضايا التي تهم البلدين، وفي هذا اللقاء الذي جرى في الخامس والعشرين من آب 1933 أبلغ ابن سعود شيخ قطر بضرورة عدم منح نفط بلاده الى شركة النفط الانكلو – فارسية لأن ذلك سيؤدي الى نتائج سلبية ليست في صالح قطر، وسيجعل الأخيرة أحد التوابع البريطانية، وسيؤدي حصول الشركة البريطانية على الامتياز النفطي الطلب من شيخ قطر تقديم ضمانات أمنية لحماية الشركة ومهندسيها، وقد يؤدي ذلك في النهاية الى أنزال قوات بريطانية، وربما الى استخدام القوة الجوية لهذا الغرض[13]. وتوقع المقيم البريطاني في الخليج العربي فاول أن تثمر جهود ابن سعود في إقناع شيخ قطر لأن الأخير كان تحت نفوذ ابن سعود، وقد يستجيب لضغوط الملك السعودي بسهولة[14].تولدت قناعة المقيم السياسي البريطاني من أن شيخ قطر قد يرفض المفاوضات مع الشركة البريطانية من عدم إبداء الشيخ القطري حماسة لاستمرار المفاوضات والميل الى جانب الشركات الأمريكية التي قدمت له عروضاً مغرية وجد فيها مصلحة لبلاده، فضلاً عن ذلك فإن آل سعود لم يتردد في تهديد شيخ قطر بشكل غير مباشر عندما لمح له أن القبائل النجدية قد تهاجم المناطق القطرية الحدودية إذا منح الامتياز النفطي الى شركة النفط الأنكلو – فارسية، وأن ((أول هدف سيكون مصافي شركة النفط، وعند ذلك سيضطر البريطانيون للاستيلاء على قطر، أو على الأقل حماية موظفي الشركة، أما إذا منح الشيخ القطري الامتياز النفطي الى شركة كاليفورنيا تسير الأمور على ما يرام، ولن تكون هناك فرصة للإنكليز للحصول على موطئ قدم في مملكته)) [15].

تردد شيخ قطر في موقفه ما بين المصالح الأمريكية ورغبته في منح الامتياز لها بسبب عرضها الجيد الذي كان أفضل من عرض شركة النفط الأنكلو – فارسية وما بين التزاماته تجاه الحكومة البريطانية، فاضطر لاتخاذ مواقف غامضة تجاه المفاوضات مع الشركة البريطانية، فتارة كان يبدي تجاوبه معها، وتارة أخرى يتصلب في موقفه تجاه مطالبها[16].أثمرت الضغوط البريطانية أخيراً إجبار شيخ قطر على القبول بمنح الامتياز النفطي لشركة النفط الأنكلو – فارسية، فلم تترك له الحكومة البريطانية أدنى فسحة من المرونة في اختيار أي العروض أفضل له أو المناورة ما بين شركة كاليفورنيا والشركة البريطانية، فاضطر بسبب ضعفه، وقوة الضغوط الواسعة التي مورست عليه أن يرفض عرض شركة (ستاندر أويل أوف كاليفورنيا) (Standard oil of California) ، رغم الإغراءات والعروض السخية التي قدمتها له، وأن يستجيب في نهاية المطاف لشركة النفط الأنكلو - فارسية[17].

كانت قطر تشكل أهمية للسياسة البريطانية، لذلك بذلت الدبلوماسية البريطانية أقصى جهودها للحصول على الامتياز من شيخ قطر ومنع الأمريكان من منافستهم على هذا الامتياز، ولعل ما ورد في مذكرة وزارة الهند البريطانية الى وزارة الخارجية البريطانية ما يكشف عن هذه الأهمية، فمما جاء في هذه المذكرة التي أرسلت بتاريخ السادس عشر من كانون الأول 1933 : ((أن مشيخة قطر ذات أهمية لبريطانيا بسبب موقعها الجغرافي على الساحل الجنوبي للخليج، وأن إقامة أي شركة نفطية غير بريطانية في قطر، لاسيما إذا كانت هذه الشركة أمريكية سيكون له رد فعل سيء أن آجلاً أم عاجلاً على مركز صاحب الجلالة البريطانية، وأن ذلك سيؤدي الى تهديد مركز بريطانيا في المناطق الواقعة على ساحل عمان))[18]. وبعد مفاوضات واجتماعات متعددة بين شيخ قطر والممثلين البريطانيين توصل الطرفان الى مشروع اتفاقية نفطية بين الجانبين، وهكذا فشلت الجهود الأمريكية في الحصول على موطئ قدم نفطي في قطر في ثلاثينيات القرن العشرين، ونجح البريطانيون في الاستفادة من النتائج التي ترتبت على حصول شركتهم النفطية على الامتياز النفطي من شيخ قطر، فتوجه المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في السابع عشر من نيسان 1935 على ظهر سفينة حربية الى الدوحة ليلتقي بالشيخ عبد الله بن جاسم وتأتي ثمرة هذا اللقاء توقيع اتفاقية نفطية تضمنت أن تكون مدة الامتياز (75) عاماً، وأن يكون الامتياز على مساحة قطر بأكملها من الناحية النفطية، وأن تدفع شركة النفط الانكلو – فارسية مبلغاً قدره (400) ألف روبية و(30) ألف جنيه مقدماً، مع بدل إيجار سنوية مقداره (150) ألف روبية للسنوات الخمسة الأولى من العقد، ثم يتصاعد البدل الى (300) ألف روبية، ودفع مبلغ قدره ثلاث روبيات عن كل طن من النفط المنتج في قطر، فضلاً عن ذلك فقد نصت المادة الثانية عشر على أن للشركة لها الحق في تحويل هذه الاتفاقية الى أية شركة تجارية أخرى على شرط أن تكون الشركة المذكورة قادرة على القيام بأعمال هذه الشركة، واكتسبت المادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية أهمية خاصة، إذ نصت على أن يحق للشركة فسخ هذه الاتفاقية في حالة عجز الشركة عن دفع المبلغ المتفق عليه خلال مدة ستة أشهر من تاريخ استحقاقها، وإذا حدث أي خلاف حول أي مبلغ من هذه المبالغ، فإن شيخ قطر لا يقدم على إلغاء الاتفاقية إلا بعد إحالتها الى التحكيم، وله أن يلغي الاتفاقية إذا عجزت الشركة عن تنفيذ قرار المحكمين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار[19].كما تعهدت بريطانيا بحماية قطر من التهديد السعودي الذي كان يهددها بين الحين والآخر[20]، والاعتراف بالشيخ محمد بن عبد الله آل ثاني ولياً للعهد، وأن يتم حل المنازعات بين الرعايا الأجانب، ورعايا الدول غير المسلمة في قطر على وفق اتفاقية خاصة مقابل أن تلبي بريطانيا مطالب شيخ قطر من الأسلحة والسيارات المزودة بالمدفعية وغيرها لمواجهة ابن سعود والقبائل البدوية[21]. وعلى أثر منح الامتياز تألفت شركة استثمار بترول قطر المحدودة (Petroleum Development of Qater) ووافقت الحكومة البريطانية على تحويل الامتياز من شركة النفط الانكلو – فارسية الى الشركة الجديدة التابعة لشركة نفط العراق[22].

أن الشركات النفطية الأمريكية لم تذعن لقبولها حصول شركة النفط الأنكلو – فارسية على الامتياز النفطي من قطر عام 1935، بل أن ما شهدته الساحة الدولية جعلها تتريث في مطالبتها بالحصول على امتيازات نفطية مؤقتاً، فقد جاءت التطورات السياسية في أوربا وهي تنذر بمرحلة جديدة تقتضي من الإدارة الأمريكية التنسيق مع بريطانيا لمواجهة وصول الحزب النازي الى السلطة في ألمانيا منذ عام 1933 ودعواته لأن تكون أوربا ضمن مجاله الحيوي، وسعيه للتوسع ومحاولة إعادة خريطة العالم بما ينسجم مع رغبة ألمانيا في أن يكون لها ((مكاناً تحت الشمس))[23]، وقيام إيطاليا الفاشية باحتلال أثيوبيا عام 1935[24]، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية الى قراءة متأنية للواقع الأوربي، ومحاولة عدم الدخول في صراع مع بريطانيا على المصالح والامتيازات النفطية، لكي لا تصبح بريطانيا في الخندق المعادي لها، وأن يكون الجانبان على طرفي تناحر وصراع بدلاً من تكوين كتلة

اتفاق ضد المحور الألماني – الإيطالي، ولكي لا تستفيد ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية من هذا التناحر لصالحهما[25].ومع تسليم الولايات المتحدة الأمريكية بهذه التطورات وانسجاماً مع رغبة الحكومة البريطانية في عدم معاداة الأمريكيين، فقد تم التوصل الى حل وسط لتخفيف حدة التنافس بين الشركات النفطية الأمريكية والشركات النفطية البريطانية فتم تشكيل شركة مشتركة عام 1937 اشتمل عملها على استثمارات أمريكية للبحث عن النفط في قطر، فساهمت الشركات الأمريكية بنسبة (23.5%) بعد تحول الامتياز الى شركة نفط قطر المحدودة، ونتيجة لهذا التحول بدأ النفوذ الأمريكي يصل الى نفط قطر وكان بأمكان الشركات الأمريكية أن تحصل على استثمارات نفطية دون معارضة بريطانيا لها[26].أسفرت أعمال البحث والتنقيب التي قامت بها الشركة الجديدة الى اكتشاف حقل (دخان) الساحلي عام 1939، وفي عام 1941 اكتشف النفط على عمق (5685) قدم ومن ثم تم حفر بئرين آخرين، إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية أجبرت الشركة على التوقف عن الحفر والإنتاج النفطي[27].آثار اكتشاف النفط في منطقة (دخان) احتجاج ملك المملكة العربية السعودية عبد العزيز آل سعود الذي اعترض على ذلك، فازدادت لهجة المراسلات التي كانت تبعث بها الحكومة السعودية الى الحكومة البريطانية بشأن تسوية الحدود السعودية - القطرية[28]، لكن الحكومة البريطانية لم تعبأ باحتجاجات ملك السعودية واستمرت قطر بالتنقيب عن النفط في منطقة (دخان) [29].

وقبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها أدرك البريطانيون أن الولايات المتحدة الأمريكية ستزداد منافستها على النفط الخليجي، فاتصلت السفارة البريطانية في واشنطن بالخارجية الأمريكية في كانون الثاني 1944 لعقد اجتماع مشترك بين الجانبين لتنسيق مواقفهما ما بعد الحرب، وبالفعل دخل الجانبان في مفاوضات بتاريخ الثالث عشر من نيسان من العام نفسه بعد أن رتب كل جانب نفسه انتهت بالتوصل الى اتفاق يضمن للدولتين استغلال النفط بالتساوي في منطقة الخليج العربي[30]، وأن يحقق استغلال النفط فائدة للدول المنتجة، ويجب أن يكون من حق الأمم الحصول على الموارد النفطية بسهولة ويسر بموجب (ميثاق الأطلنطي)[31].لم تعط الولايات المتحدة الأمريكية أي التزام تجاه هذا الميثاق وظل الاتفاق مجرد حبراً على الورق لأنها كانت تدرك أن نتائج الحرب العالمية الثانية ستكون لصالحها، ولصالح شركاتها النفطية بعد انتهاء الحرب، وستتراجع بريطانيا أمامها بسبب الصعوبات التي ستترتب على اشتراكها في الحرب وخسائرها المادية والبشرية التي تكبدتها، ولذلك وضعت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها إطاراً لا يتجاوز تقديم المساعدات الى بريطانيا لتحسين أوضاعها الاقتصادية الصعبة، بشرط أن تكون هذه المعونات في خدمة المصالح السياسية والاقتصادية والأمريكية[32].كانت أوضاع بريطانيا الاقتصادية في المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية صعبة، ولولا الدعم الأمريكي لها بموجب مساعدات مرسوم (الإعارة والتأجير) [33] (Lend Lease Bill) لما استطاعت بريطانيا الاستمرار في الحرب، فيكفي أن نذكر عندما انتهت الحرب عام 1945 ارتفعت الديون المرتبة عليها الى (3335) مليون جنيه استرليني[34].وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء خرجت الولايات المتحدة الأمريكية وهي أقوى دولة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً (Super Power) وتراجعت بريطانيا الى دولة استعمارية من الدرجة الثانية، فكان لابد من تغيير السياسة النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، فكانت قطر من ضمن الإمارات التي شهدت اندفاعاً أمريكياً لحصول شركاتها النفطية على امتيازات جديدة، فضلاً عن مشاركتها في امتياز نفط قطر عبر شركة نفط العراق، وترتبت نتائج خطيرة على ما أفرزته الحرب كان من بينها إصرار شركاتها النفطية على العمل بمفردها للاستئثار بالنفط القطري وحدها.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 279-294

المبحث الثاني
تطور التنافس الأجنبي على النفط القطري بعد الحرب العالمية الثانية 1945 حتى عام 1976

تصاعدت الدعوات الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بأن يكون توزيع الخارطة الاقتصادية والامتيازات النفطية للدول الكبرى متناسبة مع القوة العسكرية والاقتصادية لتلك الدول وما أحرزته من انتصارات، لذلك لم تقبل الولايات المتحدة الأمريكية لأن يكون لشركاتها النفطية في قطر حصة مساوية لحصة بريطانيا أو أن تشاركها الشركات النفطية البريطانية حصتها في النفط القطري، وعدت أن اتفاقية (الخط الأحمر) ملغية في عام 1946، وأن شركاتها النفطية ستقوم بعملها بشكل مستقبل وستتوحد شركة (ستاندر أويل أوف نيوجرسي) (Standard Oil of New Jersey) وشركة (سوكوني فاكوم) (Soconi Vakom) في شركة واحدة هي شركة (إنماء الشرق الأدنى) [35].

شكلت الامتيازات النفطية في قطر جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب، بحيث يصعب النظر في إطار غير إطار النفط، وازداد أهمية هذا العامل بشكل متزايد في حسابات الأمريكان، فقد كان في ذهن صناع السياسة في واشنطن أن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل تكمن في استخراج احتياطات هائلة من نفط الشرق الأوسط الى أقصى حد ممكن في محاولة للمحافظة على احتياطات النفط الأمريكية بعد أن حصل عجز محلي في الاحتياطي الأمريكي في أربعينيات القرن العشرين بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تواصل تصدير نفطها، فقد ارتفعت احتياطات النفط العالمية في هذه المدة بنسبة (60%) تقريباً بينما لم ترتفع الاحتياطات الأمريكية سوى بنسبة (6%) تقريباً، لذلك أصبح نفط الخليج العربي سلعة استراتيجية وليس مجرد سلعة تجارية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[36].أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في الخامس عشر من آذار 1946 مذكرة بعنوان ((السياسة الأمريكية الحالية إزاء الإمارات العربية)) أوضحت فيها أسس السياسة الأمريكية إزاء بقية مشايخ الساحل العماني وتضمنت هذه المذكرة التركيز على الأسس الآتية[37] :

1- أن مركز بريطانيا الخاص في هذه الأمارات يجب أن لا ينتج عنه ضرر للمصالح الأمريكية أو مصالح السكان المحليين وحكوماتهم.

2- ضرورة تقديم الدعم الدبلوماسي للمصالح التجارية الأمريكية الحالية والمحتملة في مواجهة بريطانيا والحكومات المحلية.

جسدت الولايات المتحدة الأمريكية ما جاء في هذا المذكرة عملياً، فأعلنت عن رغبتها في زيادة امتيازاتها النفطية في الخليج العربي، وعدم فسح المجال أمام أي شركة منافسة لها، لاسيما بعد أن أجريت عمليات المسح الجيولوجي في قطر بأكملها، فتم حفر بئران في شبه الجزيرة، وحفر (58) بئراً ما بين عامي 1948 و1949، كان (48) منها آبار منتجة وتتمتع بجودة عالية من حيث كثافتها ونوعيتها[38]، وأدت عمليات اكتشاف النفط وتصديره من قطر عام 1949 الى عشرة آلاف طن من النفط الخام[39].أدركت بريطانيا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى جاهدة للسيطرة على النفط القطري بأكمله، لاسيما بعد زاد إنتاجه الى كميات كبيرة، لذلك لم يكن بإمكان الإدارة الأمريكية أن تسمح للشركات النفطية البريطانية أن تفرض هيمنتها على نفط قطر، لاسيما أن الحرب العالمية الثانية أخرجتها وهي منهكة القوى عسكرياً وضعيفة اقتصادياً، لذلك حاولت بريطانيا أن يكون لها موقعاً في الترتيبات الجديدة التي تستلزم منها تغييراً في سياستها، فقامت بريطانيا بتعيين ممثل مقيم سياسي في قطر عام 1949، إذ لم يكن في هذا العام مقيم سياسي بريطاني هناك، وكان يدير الأوضاع في قطر

مقيم سياسي مقره في البحرين الذي أوكلت إليه هذه المهمة، فتم تعيين وكيل بريطاني في الدوحة، وكان ذلك أمراً لابد منه به نتيجة تصدير النفط بكميات كبيرة من قطر ابتداءً من عام 1949[40].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تزيد من انتاج النفط القطري، فطلبت من شيخ قطر أن يمنح شركة (بربور) الأمريكية التنقيب بالجرف القاري لها عام 1949، والذي حولته الى (شركة شل) بعد ذلك، فوصلت عائدات النفط القطري في هذا العام وحده الى مليون دولار الذي عد دخلاً مرتفعاً لبلد صغير لم يتجاوز عدد سكانه ثلث مليون نسمة[41].أثار سماح شيخ قطر للشركات الأمريكية التنقيب عن النفط في الجرف القاري المملكة العربية السعودية التي اعترضت على التنقيب في هذه المنطقة، فاتجهت الولايات الأمريكية نحو بريطانيا للتعرف على الحدود الفاصلة بينهما، فتقدم مندوب السعودية فؤاد حمزة[42] بمشروع حدود يتيح للسعودية أن تمتلك منفذاً على البحر جنوب قطر، ولتحقيق ذلك الغرض أدعت المملكة العربية السعودية حقها في ملكية سدس شبه الجزيرة وهو الجزء الواقع بين قطر وأبو ظبي، كما أنها رسمت خطأ يضيف من مساحات المشايخ الأخرى في داخل شبه الجزيرة القطرية، وقدمت السعودية كذلك مطالب إقليمية أخرى جديدة في شبه جزيرة قطر، لذلك تقرر عقد مؤتمر في الدمام سنة 1950، وحضر عن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود وزير الخارجية وممثلون عن حكام الإمارات الخليجية، إلا أن المؤتمر لم يتوصل الى تسوية لأية نقطة من نقاط الخلاف، فاستمر التنقيب من قبل الشركات الأمريكية عن النفط في الجرف القاري القطري[43]. وثمة قضية أخرى ارتبطت بالجرف القاري أثارتها الحكومة القطرية مع الشركات الأمريكية فقد طالبت الشركات الأمريكية العاملة بقطر أن يشمل عقود الامتياز الممنوح لها أراضي قطر بأكملها بما فيها مياهها الإقليمية تلقائياً حسب نظرية الجرف القاري، إلا أن الحكومة القطرية رفضت هذا الادعاء، ومنحت امتياز نفط المياه الإقليمية لشركات أخرى جديدة وبشروط أفضل[44]، وفي هذه الحالة أحيل الخلاف على التحكيم، فصدر القرار في الدوحة بشأن مياه قطر، وأيد وجهة نظر قطر وحقها في منح امتياز النفط في المياه الإقليمية لشركات أخرى[45].

حاول الشيخ القطري عقد اتفاقية جديدة في نيسان 1950 مع ممثل ((شركة الوسط للاستثمار المعدني المحدودة)) (هايت واتيمان) (H. Weightman) وممثل شركة (سوبر بور أويل أوف كاليفورنيا) (روبرت موركون) (R. Morton) تتضمن تغطية مياه قطر الإقليمية البعيدة عن الشاطئ مسافة ثلاثة أميال داخل المياه الإقليمية القطرية وتم عقد هذه الاتفاقية لصالح الشركتين الأمريكيتين[46].

أصبح لهاتين الشركتين الأمريكيتين حق الاستثمار والتنقيب والحفر والتطوير والانتاج ونقل وبيع النفط وألغاز أو أي مادة أخرى ضمن هذه المنطقة لمدة ستين عاماً من تاريخ التوقيع على العقد الذي تضمن أيضاً أن تدفع الشركتان لحاكم قطر (500,000) ألف روبية غير قابلة للرد تحت أي ظرف ثمناً لحصولهما على هذا الامتياز، فضلاً عن دفعهما مليون روبية سنوياً على إن تدفع الشركتان الدفعة الأولى بعد سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية، وتقرر أيضاً أنه عندما يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية فإن الإيجار السنوي يتوقف ويتحول المبلغ المتفق عليه الى ضريبة الامتياز على أن لا يقل عن المليون روبية سنوياً، كما تقرر أن تجري حسابات ختامية عند تاريخ انتهاء كل سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية[47].وبسبب حاجة قطر لقرض تستفيد منه، تقرر أن تمنح الشركتان الأمريكيتان للحكومة القطرية قرضاً مقداره مليون روبية تستردها الشركتان من خلال تخفيض نصف ضرائب الامتياز شريطة أن لا يكون المبلغ المدفوع لشيخ قطر دون المليون روبية، وتضمنت الاتفاقية أيضاً إيقاف عمليات الحفر إذا تجاوزت الوقت المحدد لها، أو إذا قدمت (شركة تنمية قطر النفطية المحدودة) البريطانية دعوى تتضمن حصولها على حق التنقيب في المنطقة التي يغطيها الامتياز الى أن تزال الدعوى بانسحاب الشركة، وبالتحكيم لصالح قطر[48].وكما توقع المسؤولون القطريون فإن شركة نفط قطر التابعة لشركة نفط العراق البريطانية احتجت على هذه الاتفاقية مدعية أن المنطقة التي منحت

للشركتين الأمريكيتين تدخل ضمن مناطق امتيازاتها، لكن المحكمين الدوليين الذين تم اختيارهم للنظر في الاعتراضات والاحتجاجات البريطانية اعطوا الحق لقطر، فأخذت الشركتان الأمريكيتين بالتنقيب عن النفط في قاع البحر القطري، إلا أنهما لم يعثرا على ما يشجعهما في الاستمرار بالحصول على تكوينات أرضية تدل على وجود احتياطات نفطية، فاضطر التخلي عن هذا الامتياز[49].

وأثر تخلي الشركتان الأمريكيتان عن هذا الامتياز، سارع ممثلو عدد من الشركات البريطانية للسفر الى الدوحة بعد يوم واحد من انسحاب الشركتين الأميركيتين من الامتياز والتخلي عنه، والدخول في مفاوضات مع شيخ قطر للتفاوض في عقد امتياز نفطي معه، مما يدلل على حجم التنافس الأجنبي الأمريكي – البريطاني على النفط القطري، الأمر الذي كان بإمكان شيخ قطر المناورة على حساب الخلافات الدولية والاستفادة من ذلك لصالح بلده ومصلحة شعبه.

على أثر ذلك تمكنت (شركة شل Shell Oil) للتنقيب فيما وراء البحار المتفرعة عن شركة (رويال دوتش – شل) (Royal Dutch – Shell) التي تشارك فيها بريطانيا بنسبة (40%) وهولندا بنسبة (60%) من الحصول على الامتياز النفطي عام 1952 من شيخ قطر علي بن عبد الله بن جاسم آل ثاني (1949 – 1950) الذي خلف والده في الحكم، وشمل هذا الامتياز المناطق التي تخلت عنها شركة (سوبريور) الأمريكية عام 1952 وهي المناطق البحرية (خارج المناطق الإقليمية) الواقعة تحت سيطرة قطر والبالغة مساحتها عشرة آلاف ميل مربع ولمدة خمسة وسبعين عاماً، على أن تدفع الشركة للحكومة القطرية مبلغاً قدره (260) ألف جنيه استرليني، وأن تتقاسم الشركة مع شيخ قطر الأرباح مناصفة، وأثر هذا الاتفاق باشرت شركة (شل) أعمالها الاستكشافية في عام 1953[50].استطاع شيخ قطر علي بن عبد الله آل ثاني من الاستفادة من تنافس الشركات البريطانية والأمريكية على نفط بلاده، فسعى لتطبيق نظام مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية التي تحصل على امتيازات نفطية في قطر، ونجح في هذا المسعى بسبب الشحة التي كانت موجودة في نفط العالم، فوقع مع شركة قطر للتنمية النفطية المحدودة اتفاقية في نهاية عام 1952 نصت على تدفع الشركة (50%) من أرباحها لقطر، وأن تتعهد الشركة بدفع ضريبة على النفط ومشتقاته، وأن تقوم الشركة بدفع مبلغ قدره مليون جنيه استرليني في حالة انتهاء سريان الاتفاقية سارية بعد عام 1952، فضلاً عن ذلك فقد تضمنت بنود الاتفاقية إذا كان مجموع المبلغ القابل للدفع كضريبة أقل من الربح الناشئ، فعلى الشركة أن تدفع تعويضاً على شكل (دفعة سنوية) الى قطر[51].

وأثر تطبيق قطر لمبدأ مناصفة الأرباح ازداد التنافس الأجنبي على نفطها، ففي عام 1954 تأسست شركة (شل قطر المحدودة) البريطانية التي أصبح مقرها الدوحة، وتمكنت من اكتشاف من ثلاثة حقول نفطية جديدة في قطر هي (حقل نفط عد الشارجي) و(حقل نفط ميدان محرم) و(حقل نفط بو حنين)، إلا أن الانتاج النفطي لهذه الحقول لم يتم إلا سنوات الستينيات من القرن العشرين[52].

وحصلت شركة كونتنكا الأمريكية (Contenal Co.) في الخامس عشر من أيلول 1963 على امتياز التنقيب عن النفط القطري على مساحة ثمانية آلاف ميل مربع في البر والبحر بضمنها أراض كانت قد تخلت عنها شركتي قطر المحدودة وشركة شل البريطانية، وأراض لم يسبق أن منح امتيازاً لها لأحد، وباشرت الشركة الأمريكية أعمال البحث والتنقيب في سنة 1964، إلا أنها لم تعثر على تكوينات أرضية مشجعة[53].أدى التنافس الأمريكي – البريطاني واندفاع شركاتهما في الحصول على امتيازات نفطية في قطر الى تطور الصناعة النفطية لأن هذه الشركات، كانت تقدم افضل العروض من أجل ان تحظى بهذا الامتياز أو ذاك ، ولم تتردد في منح قطر ما يحتاجه من التزامات توفرها له هذه الشركات ، فادت هذه المنافسة الى دعم الاقتصاد القطري، ووفرت له عملات صعبة كان يستثمرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وأزداد انتاج النفط القطري خلال السنوات 1950 – 1971 زيادة مطردة كما يوضحها الجدول الآتي[54] :

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 279-294

السنة	كمية الإنتاج (بآلاف الأطنان)	العائدات (بملايين الدنانير)
1949	80	
1950	1600	
1955	5400	
1960	8000	
1963	9000	60
1965	1100	68
1967	15000	103
1970	17000	122
1971	20000	200

وفي عام 1969 انتهجت قطر سياسة نفطية جديدة قائمة على أساس عقد اتفاقيات للمشاركة، وكان أول توقيع هذه الاتفاقيات قد تم مع أربعة شركات يابانية في العشرين من آذار عام 1969، وبموجبها أنشأت (شركة نفط قطر اليابانية المحدودة) التي أعطيت قسماً من الامتيازات العائدة سابقاً الى (كوندي كانتال أويل الأمريكية) والتي كانت تستثمر المناطق البحرية الواقعة بين قطر وأبو ظبي[55]، وأثر الزيارة التي قام بها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الى الدوحة حصلت قطر بموجب هذا الاتفاق الذي عقده شيخها أحمد بن علي عبد الله (1960 – 1972) وحاكم أبو ظبي الشيخ زايد على ربح نسبته (12,5%) على أن ترتفع بعد سنة الى (14,5%) عندما يزيد الإنتاج عن (100,000) برميل في اليوم الواحد، ويحق لحكومة قطر فرض ضريبة دخل بنسبة (50%) على الأرباح الإضافية بعد خصم ما نسبته الربع من هذه الأرباح مصروفات، وتدفع الشركة اليابانية التي حصلت على هذا الامتياز والمؤلفة من الشركات الأربع مبلغاً قدرة (100,000) دولار في السنة كإيجار لمنطقة الامتياز ويحق لحكومة قطر امتلاك نصف الشركة بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية[56].

المبحث الثالث

دخول الشركات اليابانية والفرنسية في التنافس على النفط القطري

شهدت سنوات السبعينيات من القرن العشرين ازدياد التنافس النفطي الأجنبي على نفط قطر، فدخلت شركات جديدة الى هذا الميدان الحيوي المهم، فإن الشركات الأمريكية النفطية بعد أن وجدت أن الشركات اليابانية تتوافر لها إمكانيات وتقنيات حديثة فسحت لها المجال للعمل في المجال النفطي في قطر لأسباب عدة أهمها أن الشركات النفطية الأمريكية لم تكن تريد المجازفة برأسمالها في مشروع قد لا ينتج نفطاً بكميات تتناسب مع ما يصرفونه عليه أو قد لا تؤدي نشاطاتها الفنية الى استثمارات أو اكتشافات نفطية وبالتالي تذهب مجازفتها سدى، أما السبب الآخر فإن الشركات النفطية اليابانية اتفقت مع الشركات الأمريكية أن تمنحها دعما وعدم الاعتراض على عملها مقابل أن يكون للشركات اليابانية اليد الطولى في الاكتشافات النفطية التي ستؤول في المراحل اللاحقة الى الشركات النفطية الأمريكية، وبعبارة أخرى أن الشركات اليابانية ستفتح الطريق أمام الشركات النفطية الأمريكية فيما إذا كانت هناك حقول نفطية أو وجود تكوينات أرضية مشجعة لها في المناطق المغمورة بالمياه أو غيرها من عدمه، وعند ذلك ستستفيد الشركات الأمريكية من التجارب التي سيقوم بها الشركات اليابانية لحساب الأمريكان[57].وعلى صعيد آخر اتخذ الاهتمام الفرنسي بالخليج شكلاً آخر بعد أن لم

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 279-294

يكن لفرنسا تطلعاً تجارياً قبل الثلث الأول من القرن العشرين، فعلى ضوء الاكتشافات النفطية أصبح لفرنسا مصالح نفطية في منطقة الخليج العربي، لكنها لم تكن تستطيع أن تكسر الطوق الذي وضعته بريطانيا على منطقة الخليج العربي، فقد كانت قطر مرتبطة بمعاهدة 1916 مع بريطانيا، وبموجبها لم يكن لها الحق أن تتنازل أو تؤجر أراضيها أو حتى جزءاً منها لدولة أخرى غير بريطانيا أو بموافقها، كما أن فرنسا كانت تصطدم بما يسمى باتفاقية الخط الأحمر التي كانت تقف حجر عثرة في وجه الشركات النفطية الاحتكارية، وبما أنها نصت على عدم انفراد أي طرف من الأطراف الممثلة ببريطانيا والشركات الفرنسية، لذلك لم تحصل الشركات الفرنسية سوى على (23,5%) من حصة شركة نفط العراق[58].بلغ النفط الخام الذي تسيطر عليه الشركات الفرنسية في عامي 1973 و1974 (3,0) مليون طن متري في العام الأول أما في العام الثاني فبلغ (3,2) مليون طن متري[59]، أما مستوردات فرنسا من قطر من النفط الخام في السنوات 1971 حتى عام 1974 كما يوضحه الجدول الآتي[60] :

1974	1973	1972	1971
1275,0	426,2	317,9	329,3

ومن مظاهر الانفتاح الفرنسي على قطر وقعت الأخيرة مع شركتين فرنسيتين هما شركة (جازسيون) وشركة (س. د. ف. شيمي) عقداً، ويهدف هذا الاتفاق أن استثمار الغازات العديدة الناتجة عن مصنع أسالة الغاز في منطقة (أمسيعيد) الصناعية، والاستفادة منها لاستخراج نحو (300) ألف طن من الأثيلينين ونحو (60) ألف طن من الكبريت، بالإمكان تصدير نحو (100) ألف طن أثيلين، والباقي يستفاد منه محلياً وذلك بتحويله الى يوثيليين، وقدرت تكاليف هذا المشروع نحو (800) مليون ريال قطري، وقد تصل كلفته الى بليون ريال، وكان منه المقرر أن يبدأ إنتاج هذا المصنع في مطلع عام 1979[61].ومن جانب آخر فقد انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالأفضلية في الخليج العربي عقب الانسحاب البريطاني منه عام 1971[62]، الأمر الذي كان له تأثيره في الأحداث التي شهدتها هذه المنطقة، فازداد تهافت الشركات النفطية الأمريكية على النفط القطري، فعلى سبيل المثال لا الحصر حصلت شركة (هيوسن تكساس) (Huston Tixas) النفطية الأمريكية على امتياز نفطي في عام 1971 وتحددت نشاطاتها في المياه الإقليمية القطرية البالغة تسعمائة كيلومتر مربع شمال غرب قطر، وتضمن الاتفاق[63] :

1- أن تنقص مساحة الامتياز الى الربع بعد ثلاث سنوات، والى النصف بعد ست سنوات، وبعد ثماني سنوات الى (30%) من مساحة الامتياز الأصلي.
2- أن تدفع الشركة مبلغاً قدره (13,5) مليون دولار عند توقيع العقد مع (50%) من الأرباح.
3- للحكومة القطرية الحق بالمشاركة بنسبة (50%) من أسهم الشركة.

وعد هذا الاتفاق واحداً من أهم الاتفاقات التي عقدتها الحكومة القطرية لأنه يدخل ضمن نظام المناصفة التي اتخذها قطر في علاقتها بالشركات النفطية الأمريكية، كما أنه أعطاها الحق بالمشاركة بنسبة (50%) من أسهم الشركة، وحصلت على الأرباح بالنصف مع الشركة النفطية الأمريكية.

لم يستمر النفط القطري بأيدي الشركات النفطية ومنافستها ومضارباتها في السوق القطرية على حساب القطريين، فقد تم اتخاذ قرار السيطرة الكاملة على عمليات ونشاطات استخراج النفط تسويقه في قطر وذلك بإنشاء المؤسسة العامة القطرية للنفط في الرابع من تموز 1974[64].

أصبحت هذه المؤسسة تشرف على العمليات النفطية البرية في حقل (دخان) والعمليات البحرية في (الحد الشرقي) وميدان (مخرم) و(بو لجنتين) و(حقل البندق) المشترك مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وقامت المؤسسة العامة القطرية للنفط بتملك حصص جميع الشركات الأجنبية العاملة في قطر، حيث قامت في شهر أيلول 1976 بتملك جميع حصص شركة قطر للنفط وما يتعلق

بالامتيازات النفطية البحرية[65]، ليسدل الستار عن حقبة من تنافس شركة النفط الأجنبية على النفط القطري.

الخاتمة :

شهدت قطر تنافساً محموماً على نفطها بعد اكتشافه عام 1932 ، مما اعطى لقطر اهمية كبيرة في السياسة البريطانية ، اذ سعت بريطانيا لاتخاذ خطوات عدة في هذا الاتجاه ، فحصلت شركة الانكلو-فارسية من شيخ قطر امتياز التنقيب عن النفط لمدة سنتان .وجرت في عام 1933 عدة اجتماعات لمناقشة السياسة البريطانية في الخليج العربي ، وقطع الطريق امام الشركات الامريكية لمنافستها على الامتياز القطري .اكدت الولايات المتحدة الامريكية ضرورة ان يكون لها حصتها في نفط قطر ، لان اقامة شركة نفطية غير بريطانية وبالأخص اذا كانت مرتبطة بالمصالح الامريكية تعتبر ضرورة مهمة للسياسة الامريكية في المنطقة، لذلك سعت الشركات النفطية الامريكية للضغط على شيخ قطر من اجل منحهم امتيازات مماثلة لما حصلت عليه الشركات البريطانية .فادرك الشيخ القطري التنافس القائم بين الامريكيين والبريطانيين وحاول تقدير الفرصة المترتبة على ذلك لرفع القيمة المالية لامتياز النفط في بلاده .حاولت الشركات النفطية الامريكية بعد ان وجدت ان الشركات البريطانية تسعى لغلق الباب امامها للحصول على امتياز من النفط القطري، بتكليف الملك عبدالعزيز ال سعود للضغط على شيخ قطر ودفعه للقبول بمنح الشركات الامريكية امتيازاً نفطياً لها في قطر، الا ان شيخ قطر لم يتمكن من تجاوز القيود التي فرضتها الحكومة البريطانية عليه، فاستجاب للأمر الواقع ولم تنفع معه ضغوطات الشركات الامريكية ولا الضغط السعودي، فتمكنت الشركات الانكلو – فارسية من توقيع اتفاقية الامتياز في 17 ايار 1835 لمدة 75 عاماً. واجريت عمليات الحفر والتنقيب عن النفط في منطقة جبل دخان حتى عام 1942 عندما توقفت بسبب الحرب العالمية الثانية. واستؤنفت من جديد عام 1947.وتم التصدير التجاري في كانون الاول 1949.كان اهتمام السياسة البريطانية منصباً على مجرد الحصول على الامتياز، وابعاد الامريكيين عنه، واحتكارها لهم دون العمل على استثماره، فكانت هذه السياسة سبباً رئيساً في احجام حكام الخليج في منح الامتيازات للمصالح البريطانية في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين،، فتمكنت الشركات النفطية الامريكية من الحصول على امتيازات نفطية في قطر بسبب عروضها السخية وقدرتها العالية على الاستثمار، فحصلت الشركات الامريكية على امتيازات متعددة من شيخ قطر علي بن عبدالله ال ثاني، وفي عام 1954طبقت مناصفة الارباح التي رضيت بها الشركات الامريكية والبريطانية بسبب الشحة التي كانت موجودة في نفط العالم أجمع. وفي سنوات الستينيات دخلت على خط المنافسة البريطانية – الامريكية شركات نفطية اخرى كالشركات اليابانية والفرنسية ليصبح للنفط القطري ميداناً للمنافسة بين المصالح الاجنبية حتى عام 1967، عندما سيطرت على نفطها ووضعته في خدمة تنمية شعبها اجتماعياً واقتصادياً لتصبح قطر احدى دول الخليج العربي المهمة في تصدير النفط.

الهوامش

---

(1) تسنم الحكم بعد وفاة والده قاسم بن محمد بن ثاني (1821 – 1913) واستمر عبد الله في الحكم حتى عام 1949، للتفصيل عن أسرة آل ثاني يراجع :

A. Wady Ramahi, Oil in Rater, London, 1997, PP.77-80.

الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، الملف رقم 907، عنوانه : سلالة آل ثاني، تاريخه : 13/ أيلول /1978؛ بيروت، 1978.

(2) M. M. Abdulhah, The United Arab Emirates, London, 1978, PP.63-64.

(3) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه (1928 – 1939)، بغداد، 1980، ص287.

(4) فرانك هولمز : مغامر نيوزلندي الأصل، بريطاني الجنسية، عمل ضابطاً في الحرب العالمية الأولى، وعمله الأساسي مهندس تعدين، كان مسؤولاً أبان الحرب عن شراء اللحوم للقوات البريطانية الموجودة في العراق، مما منحه حرية التجوال في منطقة الخليج العربي وزيارة إماراتها يراجع :
John Marhow, The Gulf in the Twentieth Century, London, 1962, P.92;
الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، الملف رقم 4-س-22، عنوانه : التنقيب عن النفط، تاريخه: 1980، بيروت، 1980.

(5) السنيكيت : شركة أسسها فرانك هولمز ومجموعة من الأمريكان عام 1920، وكانت تستهدف الحصول على امتيازات نفطية في منطقة الخليج العربي مازن البندك، قصة النفط، بيروت، 1974، ص65.

(6) ذو الفقار جميل جاسم الربيعي، الامتيازات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1932 – 1960)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2003، ص92.

(7) إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي منذ عقود الامتياز الأولى حتى 1973، قطر، 1985، ص130.

(8) تعهدت الأطراف المساهمة في شركة النفط التركية التي أبدل اسمها الى شركة نفط العراق في 8 حزيران 1929 بأن يكون للشركة وحدها الحق على امتيازات النفط في الأراضي الخاضعة للدول العثمانية سابقاً، وحددت تلك الأراضي على خارطة ألحقت بالاتفاقية، وأشرت بالخط الأحمر، باستثناء مصر والكويت و(نفط خانة) في العراق، ووقعت هذه الاتفاقية في الحادي والثلاثين من تموز عام 1928، وبموجبها أصبح للشركات الأمريكية حق الاستثمار في النفط الخليجي. للتفصيل عنها يراجع : لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، ترجمة: محمد حديد، بغداد، د.ت، ص24-25؛ أحمد العباس، وثائق النفط في العراق، بغداد، 1975، ص100-101.

(9) F. O., 371/21231, From: Official Middle East Sub-Committee, (A) To: F. O., 22L8L1932.

(10) فيليب كودمان، الصراع النفطي الغربي في المنطقة العربية، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984، ص388.

(11) F. O., 371/16850, From: Fowle, To : F. O., 25/8/1933.

(12) F. O., 371/16850, From : Ibn Saud, To: Abdul Ibn Jasam, 26/8/1933.

(13) طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص289.

(14) F. O., 371/16843, From: Fowle, To: F. O., 27/8/1933.

(15) F. O., 371/16845, From: Ibn Saud, To: Abdul Ibn Jasam, 27/10/1933.

(16) F. O., 371/1840, From: Fowle, To: F. O., 12/11/1933.

(17) شارل عيساوي ومحمد بغانة، اقتصادياً في نفط الشرق الأوسط، ترجمة : حسن أحمد السلمان، بغداد، 1966، ص93.

(18) I. O. R., 374/3/1920, From : I. O., F. O., 16/12/1933.

(19) محمد لبيب شقير وصاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، ج1، القاهرة، 1960، ص29-30.

(20) كان ابن سعود يهدد شيخ قوانين الحين والآخر، فطالب تثبيت الحدود معها، لاسيما دعوته لوضع (خور العديد) و(جبل ناخش) تحت السيطرة السعودية لأنه توقع وجود النفط فيهما، إلا أن بريطانيا رفضت مطالبه،

واقترحت بدلاً منها حدوداً أخرى بحيث يترك (جبل ناخش) لقطر و(خور العددي) لأبو ظبي. يراجع : جوزيف سوليفان، العلاقات البريطانية – الخليجية، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984، ص388-389.

(21) R. Marie Said Zahlan, The Creation of Qatar Groom Helm, London, 1979, P.76.

(22) زكريا أحمد قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914 – 1945، القاهرة، 1967، ص501.

(23) للتفصيل عن وصول الحزب النازي الى السلطة في ألمانيا برئاسة أدولف هتلر الذي أصبح مستشاراً لألمانيا عام 1933 ودعوات النازيين لإعادة الخارطة السياسية لأوربا يراجع :

H. R. T. Roper, Adolf Hitler, 1889 – 1939, London, 1973, PP.21-23; G. Brok, The life of Hanbenburg, New York, 1977, P.81-82.

(24) عبد الحكيم المولى، الاحتلال الإيطالي لأثيوبيا عام 1935، تونس، 1988، ص73-74.

(25) John Marhow, The Foreign Policy of Great Britain, London, 1980, P.66-67.

(26) عبد العزيز المقصود، التطور السياسي في قطر 1916 – 1949، قطر، 1980، ص200-202؛ محمد نصر منها، دليل الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، الإسكندرية، د.ت، ص516.

(27) خالد أضوي، الخليج العربي في ماضية وحاضره، بغداد، 1972، ص185.

(28) هيفاء محمد غريب فتاح، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في قطر للفترة (1971 – 1980)، إطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2013، ص19.

(29) للتفصيل عن مطالبات الملك السعودي والمراسلات التي قام بها مع الحكومة البريطانية يراجع :

(30) رافد أحمد محمد أمين العاني، سياسة بريطانيا تجاه قطر (1945 – 1961)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2004، ص50.

(31) وهو تصريح مشترك صدر في آب 1941 عن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل ونص على أن البلدين لا يعتزمان ضم أراضٍ جديدة لهما كما أنهما لا يرغبان في إجراء أي تغييرات إقليمية، ويحق للشعوب اختيار نوع النظام الذي يقررانه ويعيشون في ظله، فضلاً عن مبادئ أخرى. للتفصيل يراجع : عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت 1974، ص535-536؛ خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1941 – 1947)، بيروت، 2020، ص153.

(32) ذو الفقار جميل جاسم الربيعي، المصدر السابق، ص101؛ أرنولد كاديمان، أوضاع بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984، ص115-116.

(33) صدر هذا القانون في عام 1935 وكان يجدد كل سنتين، ويقوم على أساس الدفع نقداً وعدم التعامل بالدين، وعلى الدولة التي تشتري السلاح أن تقوم بنقله الى بلادها، إذ لا علاقة للولايات المتحدة الأمريكية بنقله من قبلها. للتفصيل عن هذا القانون يراجع : عبد الرزاق حمزة عبد الله، مرسوم الإعارة والتأجير الأمريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، 2006، ص120-125.

(34) رافد أحمد محمد أمين العاني، المصدر السابق، ص50.

(35) حميد حمادي ضاحي الدليمي، التطورات الداخلية في قطر (1949 – 1975)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1997، ص97.

(36) محمد نصر مهنا، المصدر السابق،، ص506؛ برونكس، صراع الشركات الأجنبية على نفط الخليج العربي، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984، ص97-98.

(37) Carrent U. S. Policy to ward the Arab principoclities, Memo. Prapared by the Dept. of State, Washington, 15/3/1946, PP.65-68;

جمال زكريا قاسم، الخليج العربي : دراسة لتاريخ الإمارات العربية (1914 – 1945)، ط2، الكويت، 1974، ص73.

(38) مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، بيروت، 1961، ص47-48.

(39) S. H. Longrigg, Oil in the Middle East, London, 1961, P.106.

(40) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي، القاهرة، 1952، ص313.

(41) محمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص516.

(42) لبناني الأصل، عمل نائباً لوزير الخارجية السعودي فيصل بن عبد العزيز آل سعود منذ كانون الأول 1930 حتى تعينه وزيراً مفوضاً للسعودية في باريس خلال الحرب العالمية الثانية، وعاد ليعمل مستشاراً في وزارة الخارجية السعودية بعد عودته من باريس. ينظر: سموحي فوق العادة، الدبلوماسية العربية في الميدان، بيروت، 1996، ص27-38.

(43) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة (1990 – 1991)، القاهرة، ص341-342.

(44) منح الامتياز لشركات أمريكية أخرى دخلت على خط المنافسة على امتياز النفط القطري مثل شركة (سوبيربور) (Superior) الأمريكية. يراجع :

F. R. U. S., No.155, From: Foreign Affair, To: Qatar, 1950, P.70.

(45) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص347-348.

(46) F. R. U. S., No.244, From: Superor oil, To: The office of African oil and Near Affairs, 4/4/1950.

(47) أحمد صالح خليفة الدليمي، التنافس الدولي على نفط الساحل الغربي للخليج العربي، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1998، ص196-1977.

(48) أحمد صالح خليفة الدليمي ، المصدر السابق، ص197؛

F. R. U. S., No.33, 1950 – 1959, From: Dispatch From Superior Oil Company, To: The Office of African and Near Eastern, 1/6/1950.

(49) F. R. U. S., No.396, From: Superior Oil Company, To: Qater, 22/9/1950.

(50) The Middle East and North Africa, 1952 – 1971, London, 1973, P.540.

(51) إبراهيم محمد إبراهيم شداد، المصدر السابق، 1897؛ رافد أحمد محمد أمين العاني، المصدر السابق، ص58.

(52) الدار العربية الوثائق، ملف العالم العربي، الملف رقم : ق- 1802/1، عنوانه : الصناعة النفطية في قطر، تاريخه : 15/ آذار 1978.

(53) حميد عبد حمادي الدليمي، المصدر السابق، ص101؛ رافد أحمد محمد أمين العاني، المصدر السابق، ص58.

(54) نجيب عيسى، نموذج التنمية الاقتصادية في الخليج العربي، بيروت، 1976، ص172.

(55) قطر، معركة نهضة، بيروت، د.ت، ص20.

(56) هيفاء محمد غريب فتاح، المصدر السابق، ص22.

(57) عبد العزيز سليمان العتيبي، اقتصاديات النفط العربي، الكويت، 2003، ص113.

(58) محمد علي عمر الفرا، العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والخليج العربي، ((دراسات الخليج والجزيرة العربية)) (مجلة)، العدد (7)، السنة (2)، تموز 1976، ص114.

(59) Petroleum Economist, March, 1974, P.88.

(60) Meed, Vol.19, No.25, July 25, 1975, P.8.

(61) The Arab Economist, Vol.VII, May 1975, PP.19-20.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 279-294

(62) للتفصيل عن أسباب الانسحاب البريطاني من الخليج العربي يراجع :
M. Persson, Great Britain, The United States, and the Secuirty of the Middle East, U. S. A., 1976, PP.37-38; Edward Haley, Britain and Middle East 1968-1971, London, 1987, PP.77-78.
(63) Middle East Annual Review & Stephen Austix and Sous, London, 1974, P.132.
(64) وزارة العدل، إدارة الشؤون القانونية، مجموعة قوانين قطر، ج2، قطر، 1974، ص742.
(65) هيفاء محمد فتاح ، المصدر السابق، ص61.

Foreign Competition for Qatari Oil 1933-1976

Abstract

The oil resources in Qatar have attracted the attention of a number of foreign companies and their competition for it, especially British and American companies. The Anglo-Iranian Oil Company was able to control it in the early stages of its discovery, production and export. American companies then sought to participate in obtaining oil concessions in Qatari oil, but the Red Line Agreement signed in 1928 prevented them from doing so. However, American companies were trying to infiltrate Qatar and compete to gain a foothold until they were able to do so. Foreign competition was not limited to British and American companies only, but in later stages, Japanese companies also entered until the Qatari government was able in 1976 to own the shares of all Qatari companies in its country's oil. This research aims to trace foreign competition for Qatari oil at an important stage in the history of the modern and contemporary Arabian Gulf.